كتاب الإسلام وأصول الحكم وأثره على الحياة السياسية

ألاء مصطفى محمد بصل

كتاب الإسلام وأصول الحكم وأثرة علي الحياة السياسية:

يعد كتاب " الإسلام وأصول الحكم " الذي نشره علي عبد الرازق في أبريل ١٩٢٥ من أشهر الكتب التي أحدثت ضجة وزوبعة سياسية وفكرية كبيرة خلال القرن الماضي ، بل عرف عام ١٩٢٥ بكتاب الإسلام وأصول الحكم ، وقبل الحديث عن الضجة التي آثارها الكتاب لابد وأن نوضح الأسباب التي دفعت إلى إصدار هذا الكتاب على الصعيد الخارجي، والتي تكمن في إسقاط الخلافة الإسلامية بتركيا على يد "مصطفي كمال أتاتورك عام ١٩٢٤ ، وأصبح المسلمون لأول مرة منذ أربعة عشر قرناً بدون خليفة ، وتعد هذه أول سابقة في تاريخ البلاد الإسلامية ، أما على الصعيد الداخلي فقد كان الدستور معطلاً في تلك السنة ، وحزب الوفد كان بعيدًا عن الحكم فكان الملك فؤاد يحكم مصر من خلال وزارة ائتلافية مكونة من حزب الأحرار الدستوريين وحزب الاتحاد، ، كما كان المندوب السامي البريطاني في مصر "اللورد اللنبي" قد غادر البلاد كانت تلك هي الأجواء السياسية علي الساحة المصرية وفي تلك الآونة ظهر كتاب الإسلام وأصول الحكم [١].

والفكرة الأساسية للكتاب تتضمن إنكار الخلافة الإسلامية ، وما يتضمنه هذا الإنكار من رفض الخلافة وأثره على معتنقي الفكر الإسلامي وأصوله على امتداد تاريخ تلك الحقبة من ظهور الخلافة بعد وفاة الرسول "صلى الله عليه وسلم " وجاء الشيخ علي ينكر فكرتها وأصولها في كتابه ، فكان لابد وأن يحدث ذلك ضجة دينية فكرية سياسية في كل المجتمع المصرى والإسلامي بدأ صداها في الوزارة الائتلافية بين حزبي الوزارة حزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين ، كان عبد العزيز فهمي رئيس حزب الأحرار الدستوريين ووزير الحقانية، ويحيى إبراهيم رئيس حزب الاتحاد ورئيس الوزراء بالنيابة (لغياب أحمد زيور باشا

رئيس الوزراء خارج البلاد)، فعندما أصدرت هيئة كبار العلماء حكمها على الشيخ علي عبد الرازق الذي قضى بإخراجه من زمرة العلماء على اعتبار أنه ناكر للخلافة ، وما يعني ذلك عند الأصوليين فيهم من إنكار الكثير من ثوابت الإسلام ومعتقداته ، دون ما تمحيص عند الشيخ علي ، وبناء على ذلك كله نقلت القضية بقوة إلى الجهة المناط بها تنفيذ الحكم ، وتمثل ذلك في شخص وزير الحقانية "عبد العزيز فهمي" الذي كانت تجمعه بأسرة الشيخ علي صداقة شخصية ، كما أن أسرة آل عبد الرازق من أهم أعضاء حزب الأحرار الدستوريين، لذا بدأ عبد العزيز فهمي يبحث عن مخرج ليخرج به الشيخ علي عبد الرازق من الأزمة ، فما كان منة إلا أن أرسل حكم هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ علي من زمرة العلماء إلي لجنة قلم القضايا بوزارة الحقانية ليرى مدى اختصاص الهيئة في إصدار مثل هذا الحكم ، وفي تلك الأثناء كان يحيي إبراهيم قد صرح أنه لم يتخذ أي قرار بتنفيذ الحكم علي الشيخ علي حتي تصدر هيئة كبار العلماء أسبابها في إصدار الحكم وترسلها إلي مجلس الوزراء ولكن تأخرت الهيئة في إرسال أسباب الحكم إلي مجلس الوزراء ، فأثار ذلك الرأي العام المصري علي هيئة كبار العلماء ، وتساءلوا كيف لهيئة ككبار العلماء أن تصدر حكمها بإجماع العلماء بإخراج أحد أعضائها وهو الشيخ علي من زمرتها دون أن ترسل أسباب الحكم؟! ، وقد آثار ذلك الشك في أن الهيئة قد تكون أخطأت في حكمها أو أُجبرت علية [٢] .

كما أن يحيي إبراهيم قد عدل عن قراره ، ولم ينتظر الهيئة لإرسال أسباب الحكم، وطلب من عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم أيًا كانت الأسباب [٣]

ومن هنا بدأت الأزمة بين الوزيرين حيث رفض عبد العزيز فهمي تنفيذ الحكم حتى يرى رأي رجال القانون ، وقد كان يهدف بذلك إلي التشكيك في اختصاص هيئة كبار العلماء في إصدار هذا الحكم، وأنه لا يجوز لها أن تخرج

الشيخ علي من زمرتها، ولكن من حقها إدانته فقط [٤]، فأثار عبد العزيز بهذا التصرف غضب يحيى إبراهيم الذي ذهب إلي سراي المنتزه لمقابلة الملك ليخبره بما حدث بينه وبين الوزير، وبعد لقاء يحيي إبراهيم بالملك ذهب إلى عبد العزيز فهمي ليخيره بين الاستقالة أو الإقالة فرفض عبد العزيز كليهما ، وكان رده على يحيي إبراهيم قل كما تشاء [٥] .

وعلى الفور صدر أمر ملكي جاء نصة كالآتي : "بناء علي ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أمرنا بتكليف علي ماهر باشا وزير المعارف العمومية للقيام بأعباء وزارة الحقانية حتي يعين لها وزيرا ، وبذلك نجد أن يحيي إبراهيم استنَ لنفسه سنه جديدة بإقالة أحد الوزراء من الوزارة بهذه الطريقة لم يسبقها إلية أحدا من قبل ، إذاً أقيل زعيم الأحرار الدستوريين من الحكم ، والحق أن عبد العزيز فهمي لم يكن كباقي الوزراء في الحكومة بل كان ذا شخصية قوية، وقد رغب في الاستقالة قبل الأزمة أربع مرات ولكن مُنع منها فاشترط عدم تدخل أحداً في شؤون وزارته مقابل بقاؤه في الوزارة [٦].

وربما كان الخلاف بين عبد العزيز فهمي ويحيي إبراهيم خلافًا شخصيًا بين الطرفين، حيث رفض عبد العزيز تعيين "إبراهيم يحيي" نجل "يحيي إبراهيم" رئيسًا للنيابة المختلطة ، كما رفض رغبة يحيى إبراهيم في تعيين "أحمد بك نظيف" مستشارًا بالاستئناف، وربما كان ذلك أحد الأسباب التي أدت إلي تلك النتيجة السيئة [٧]

هذا ما جعل عبد العزيز فهمي يصرح فيما بعد إقالته أن يحيي إبراهيم كان يتربص به ويتحين الفرصة لإخراجه من الوزارة حتي جاءت مسألة الشيخ علي فرصة لتنفيذ رغبته فاستغلها باستصدار الأمر بإخراجه من الوزارة [٨]

لم يرض حزب الأحرار الدستوريين بإهانة زعيم حزبهم وطرده من الوزارة بهذه الطريقة ، لذا اجتمع أعضاء الحزب بمقر الحزب وكانت الجلسة سرية لم

يدخلها سوى الأعضاء المدعوين فقط، وكان يدير الاجتماع واضعي القرار في الحزب نذكر منهم (محمود عبد الرازق وعبد الجليل أبو سمرة ومحمد حسين هيكل وحسين عبد الرازق وأحمد عبد الغفار) ، وبعد مناقشات طويلة خرج الاجتماع بعدة قرارات تلخصت كالآتي:

١- الثقة التامة برئيس الحزب عبد العزيز فهمي باشا وبزميليه المشاركين في الوزارة الحالية (توفيق دوس وزير الزراعة ومحمد علي علوبه وزير الأوقاف) .

٢- الإحتجاج علي التصرف المخالف للدستور والتقاليد السياسية بإقالة رئيس الحزب من الوزارة.

٣- استنكار ما يروجه خصوم الحزب من أن هذا التصرف المخالف للدستور منشؤه مسألة دينية، والتصريح بأن الحزب من أشد المحافظين على الاسلام دين الدولة .

٤- عدم التعاون مع الحكومة الحاضرة واستقالة الوزراء الأحرار منها.

٥- طلب بيان تفصيلي يضعه وزراء الأحرار علي التصرفات التي تمت اثناء وجودهم في الوزارة وموقفهم ازاءها وما قاموا به لخدمة البلاد وعرض هذا البيان علي مجلس الإدارة[٩].

وفي اليوم التالي استقال الوزيرين الدستوريين من الوزارة وهما "محمد علي علوبه" و"توفيق دوس" وتعتبر استقالة الوزيرين ترضيه للحزب الذي أُهين في شخص عبد العزيز فهمي[١٠]، وعند وصول نبأ الأزمة إلي الخارج وسمع بها "إسماعيل صدقي باشا" وزير الخارجية الذي كان وقتها خارج البلاد أعلن تضامنه مع الوزراء الأحرار، وأعلن هو الآخر استقالته من الوزارة، وصرح بأنه لا يستطيع مواصلة اشتراكه في الوزارة إذا لم تكن ائتلافية كما كانت[١١] .

وبذلك أُسقطت الوزارة الائتلافية بين حزبي الأحرار والاتحاديين وأصبحت الوزارة اتحادية لحمًا ودمًا ، كما أن القصر عين ثلاثة من رجاله بدلاً من الوزراء المستقيلين فعين (أحمد عبد الغفار وزير للحقانية) و(محمد توفيق وزيرا للمواصلات)، كما اختير (جورجي المطيعي وزيرًا للزراعة)، واُختير (محمد حلمي عيسي) وزيرً ا للداخلية [١٢].

كان من الطبيعي خلال هذه الأزمة أن ينتصر كل حزب لزعيمه ، فقد ساند حزب الاتحاد يحيي إبراهيم ،أما حزب الأحرار فقد دعم عبد العزيز فهمي وعلي عبد الرازق ، وبهذا تكون قد أخذت الأزمة منحى حزبي، فمنذ صدور حكم هيئة كبار العلماء على الشيخ علي وقد أشيع أن الائتلاف بين الحزبين أوشك أن ينفجر ، لكن كذبت جريدة السياسة هذه الشائعة ، ونشرت أن العلاقة حسنة ومستقرة بين الحزبين ، لكن لم يمضِ سوى يومان حتي وقع ما وقع من إقالة عبد العزيز فهمي، وأهتم الرأي العام في مصر اهتماماً كبيراً إلى كتاب الشيخ علي ، وأنكروا تصرف يحيى إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة [١٣]

والملاحظ أن الجميع في مصر كان ينتظر الصدام بين الحزبين حيث دارت بينهما الكثير من الخلافات بدأ أولها عندما توفي "إبراهيم سعيد "عضو مجلس الشيوخ فأراد الدستوريون أن يعينوا بدلاً منه "إبراهيم بك الهلباوي" ، بينما احتج الاتحاديين وأرادوا تعيين واحدًا منهم فتأجج الخلاف بين الحزبين ، ثم تجدد الخلاف بينهما ثانية علي أثر صدور قانون الصحافة الجديد فقد تحمس الاتحاديون لإصداره ، بينما لم يوافق الدستوريين عليه ، وكان الاتحاديون دائما ما يثيرون الخلاف في كل مرة وكانوا يهدفون من ذلك إلي جعل الوزارة اتحادية كليةً حتى لا يقف الدستوريون عقبة أمامهم في سبيل تحقيق أهدافهم[١٤]

وقد علقت الصحف علي هذه الأزمة بأن الطرد مقصود لذاته والإهانة من الاتحاديين عامة إلي الدستوريين عامة، كما ذكرت بأنه لا كرامة للدستوريين طالما كانوا طلاب مناصب[١٥] .

هذه كانت النتائج المترتبة علي صدور الكتاب وحكم هيئة كبار العلماء على مؤلفة، ولكن بالفعل كان هناك من يدير هذا الخلاف السياسي، وسنبدأ بالإشارة إلي هذه الأطراف من خلال توضيح موقفهم من الأزمة كالآتي:

موقف القصر من كتاب الإسلام وأصول الحكم :

موقف القصر من الأزمة المتمثل في شخص "الملك فؤاد" يدور حول نقطتين رئيسيتين أولهما : موقفه من كتاب الإسلام وأصول الحكم ، وثانيهما: موقفه من حزب الأحرار الدستوريين.

نبدأ بالكتاب الذي ظهر في وقت كان منصب الخليفة شاغرًا وكان الملك يرنو ببصره ليكون خليفة للمسلمين، وقد شجعه في ذلك البعض من علماء الأزهر، حيث جاء الكتاب ينكر فكرة وجوب الخلافة وأنها أمرًا جديدًا طرأ على الإسلام، ونظام استحدثه المسلمون؛ لذا فلا ضرورة لوجود خليفة للمسلمين، وقد ظن الملك أن المؤلف ألف الكتاب ليوجهه إلى شخص الملك، لذا نقم الملك على الشيخ علي وصدق على قرار هيئة كبار العلماء بإخراجه من زمرة العلماء ، لذا ترجع الأزمة التي أثيرت حول الكتاب إلى توقيت صدوره، أما عن موقف الملك فؤاد من حزب الأحرار الدستوريين فقد كان الملك يضيق بهم ذرعًا، وينتهز الفرصة ليتخلص منهم حتى تصبح الوزارة موالية له ومنفذة لرغباته فمنذ تأسيس حزب الأحرار والملك في صدام معهم بدأ في خلافة مع "ثروت باشا" أحد أعضاء حزب الأحرار البارزين ، وسعى لإخراجه من الوزارة عام ١٩٢٣ [١٦]

كما أن عبد العزيز فهمي نفسه قد عارض الملك من قبل عندما أراد الملك أن يستبدل "سراي الزعفران" التابع للخاصة الملكية بتفتيش تابع لمصلحة

الأملاك الأميرية (وكانت قيمة التفتيش تزيد عن أربعة أمثال سراي الزعفران) ، وعرض الأمر علي مجلس النواب للموافقة عليه ولكن عارضة عبد العزيز فهمي ولم يوافق علي استبدال السراي وربما أسرها الملك في نفسه للوزير [١٧] .

وكان هناك صدامًا آخر من وزير دستوري هو "محمد علي علوبه " وزير الأوقاف؛ فقد بذل الجهد في وزارته لإلغاء الوقف الأهلي فغضب منة الملك حيث قيل للملك أن الوزير يريد بذلك أن يحل الأوقاف الملكية ، كما أن علوبه قد ساند الشيخ علي عبد الرازق في أزمة كتابة واستقال من الوزارة احتجاجًا على محاكمة الشيخ علي[١٨]، لذا أراد الملك أن يتخلص من هؤلاء الدستوريون الذين يقفون في وجه رغباته حتي جاءت مسألة الإسلام وأصول الحكم مكتملة الأركان في ثوب ديني وفي أمر يهم المسلمين كافة وقد ساند الأزهر الملك فؤاد في التخلص من الشيخ علي عبد الرازق وحزب الأحرار.

موقف الإنجليز من كتاب الإسلام وأصول الحكم:

ظل دار المندوب السامي في مصر يراقب تطورات الأزمة عن بعد، وقد ذكر أن هذه المسألة دينية وليست دستورية ولا سياسية، ومن ثم فإن الاختصاص فيها يرجع إلى هيئة كبار العلماء [١٩]، وعندما وجد حزب الأحرار الدستوريين أن النية تتجه إلى إدانة الشيخ علي، لذا رأى الحزب أنه يوجد رجلاً واحد فقط هو من يستطيع أن يضغط على الملك ويرغمه على تغيير قرارة وهو " نيفيل هندرسون " المندوب السامي البريطاني بالنيابة فكتب إليه حافظ عفيفي (المدير العام لجريدة السياسة ووكيل حزب الاحرار) رسالة جاء نصها : "أعتقد أنه من واجبى أن أطلعك على الاتجاهات الخفية لحركة تبدو في الظاهر ذات طابع ديني وهى في حقيقتها ذات طابع سياسي وهي قضية الشيخ على عبد الرازق" ، فرد عليه هندرسون : "بأنه ليس بالمدهش أن يسير موضوع بمثل هذه الثورية عداء الأزهر والعلماء وقد علق بأن مبادئ الحكومة الديمقراطية الواردة في الدستور

في يد نواب الشعب المصري وعلى الملك ووزراءه أن يعجلوا بحل هذه المشكلة والتوفيق بين المتناقضين عن طريق الفصل بين القانونين الديني والمدني فهذان يجب أن يتواجدان جنباً إلى جنب "[٢٠] .

والحق أن مسألة الشيخ علي يمكن اعتبار أنها دينية لانتمائه لهيئة كبار العلماء ودستورية باعتباره قاضي شرعي [٢١] ، ولكن الغريب أن كل الإجراءات التي اتخذت ضد الشيخ على عبد الرازق كانت سياسية من الدرجة الاولى فقد طرد من وظيفته كما أقيل زعيم حزبه واستقال الوزراء الأحرار من الوزارة ويمكن القول أن المقصود من الأزمة هو حزب الأحرار الدستوريين نفسه وإلا فلماذا لم يحاكم الشيخ علي باعتباره رجل دين قد مس مسألة دينية وحكم عليه بخروجه عن الدين كما طالب بعض العلماء ، ولما عدل الأزهر عن حكمه وأعاد الشيخ علي إلى زمرة العلماء ثانية عندما أصدر الملك عفو ملكي عنه عام ١٩٤٨؟ ..

تأثير الأزمة على حزب الأحرار الدستوريين :

قد أثرت هذه الأزمة في توجيه الرأي العام المصري ، بل ظلت الصحف تكتب كل يوم مقالات عن الأزمة الوزارية، وسنبدأ بتأثيرها على حزب الأحرار الدستوريين ، خرج الحزب من الوزارة وقد كان الجميع ينتظر سقوط الأحرار من الوزارة، ولكن لم يؤثر خروجهم من الوزارة ولم يحدث شيئا مطلقاً سوى أن أعضاء حزب الوفد قد نشطوا قليلاً بعد الأزمة لاعتقادهم أن حزب الأحرار يعوق مصالحهم واعتبروا أن هذه الحركة في مصلحتهم [٢٢] ، كما أن جريدة السياسة أفسحت المجال للمقالات المدافعة عن الشيخ علي وعن احترام حرية الرأي ، وبدأ حزب الأحرار يتصيد الأخطاء لحزب الاتحاد، وذلك بداية من الحادي والعشرين من أكتوبر عام ١٩٢٥م، في اجتماع حزب الأحرار حين أحتج المجلس عن الحالة الحاضرة ، وأكد" أن النظام النيابي والمحافظة على سلطة الأمه وحقوق

العرش مبدأ من مبادئ الحزب السياسية ، كما كان من أثر تصرفات حزب الاتحاد ما يثير القلق في النفوس على مصير الحياه النيابية ثم زاد هذا القلق حيال ما تُبدية الحكومة من مماطلة في إصدار قانون الانتخابات وفى تحديد مواعيده ، كما زاد من القلق علي الدستور نفسة عندما منعت الحكومة اجتماعًا خاصًا دعا إليه رئيس الحزب الوطني لُيلقي فيه خطبة عن الحالة الحاضرة، وهذا التصرف يدل على إصرار الحكومة على مناهضه الحرية لذا قرر حزب الأحرار الدستوريين الآتي :

١- الإلحاح في المطالبة بسرعة عودة الحياة النيابية حتي يتحقق النظام الدستوري في البلاد .

٢- الاحتجاج على تسخير الإدارة الحكومية للدعوى الحزبية .

٣- الاحتجاج على مناهضه الحرية والاعتداء على الدستور بمنع رئيس الحزب الوطني من الخطابة في الاجتماع الخاص الذى دعا إلية .

٤- إقامة اجتماعات سياسية خاصة للتحدث في الشئون الحاضرة "[٢٣].

كما واصل حزب الأحرار الحملة على الاتحاديين وصرحوا بأن الاتحاديين قوماً ذو أغراض ومنافع متفقون على تنفيذ سياسة ملغومة يريدون تنفيذها بكل الوسائل، كما انحازوا إلى السراي، وأظهروا ولاء الطاعة ليزدادوا قوه ونفوذاً، وصرحوا قبلاً بأنهم أصحاب الفكرة في أن يكون الملك خليفة للمسلمين ، ومن أجل ذلك حكم على الشيخ علي لا غيره من رجال الدين ، وهم ينكرون في أقوالهم الشفافية بأن لهم يد في تعديل قانون الانتخابات لهذا النص الذي صدر في الجرائد[٢٤]

وخصص حزب الأحرار الدستوريين خطبته في فبراير ١٩٢٦ حول قانون الانتخابات الذى وضعته وزارة الاتحاديين الحاضرة ووجه أسئلة إلى الوزارة ومنها "ما الفائدة التي تنتظرها من الانتخابات إذا نفذوا قانون الانتخابات في الحكم؟ ، وما الفائدة بين بقائهم في الحكم إلى اليوم وما الذى أعدته من الوسائل

إذا صحت عزيمة الأمة؟، واستمرت الهيئات والأحزاب على مقاطعه الانتخابات، وما هي الفائدة من انتخابات مجلس نواب لهذه الأقلية إذا تقاعس مجلس النواب عن الانعقاد؟ [٢٥].

موقف حزب الاتحاد من الأزمة :

أيد حزب الاتحاد موقف يحيي إبراهيم في إقالة عبد العزيز فهمي، وقد عبر أن إخراج الوزير من الوزارة يرجع إلي اختلاف في الرأي بين الوزيرين بشأن قرار هيئة كبار العلماء الصادر ضد الشيخ علي عبد الرازق، وتشدد يحيى إبراهيم في وجوب إقالة الشيخ علي من منصبه كقاضي احترامًا لهيئة كبار العلماء، وأكد أن مسألة الشيخ علي هي سبب إقالة عبد العزيز فهمي من الوزارة [٢٦].

ومع بداية الأزمة وقفت جريدة الاتحاد صامتة لخمسة أيام بعد الحكم حتي كتبت أول مقال لها معلقا على الحكم في السابع من أغسطس معلقة بأن الشيخ علي موظف حكومي، ولا يزال يباشر أعماله في وظيفته كما هو ، كما أنه ليس عضوا في حزب الأحرار الدستوريين فإذا نقدنا كتابة أو نقده سوانا فلا يمكن اعتبار ذلك موجها إلى حزب الأحرار صديق حزب الاتحاد وشريكه في الوزارة ، ولكنها عادت بعد أيام مؤيدة للحكم وقالت" أنه من المستغرب مدافعة البعض عن الشيخ علي طالما حاكمه العلماء وطالما صمم الشيخ علي على نشر آراؤه التي تخالف الدين على الملأ" [٢٧]

وكتبت جريدة الاتحاد منتقدة جريدة السياسة بسبب حملتها على الحزب في مقال جاء فيه: "ألا تستطيع جريدة السياسة أن تكتم حقدها علي الاتحاديين والوزراء منهم لحظة واحدة ، كل يوم نقرأ في هذه الوريقة الصفراء أن الوزارة يجب أن تستقيل، وأن استقالتها أمرًا لا مفر منة وأنه طبيعي ووصف الحزب بأنه يتحدث من غير وعي"[٢٨]

وفي النهاية خرج حزب الأحرار الدستوريين من الوزارة وظل حزبًا من أحزاب الأقلية ، كما أنه بدأ في التقرب من حزب الوفد ، والمستفيد من هذه المعركة هو حزب الاتحاد فقد انفرد بالوزارة ، ولكن لم يدم أمره طويلًا فلم تقم له قائمة بعد حدوث الأزمة[٢٩] ، ولم يدخل في الانتخابات بعد ذلك إلا مرة واحدة ، وظل الحزب هكذا حتى أسقطت الوزارة في يونيه ١٩٢٦ [٣٠]

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً : الكتب العربية :

- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠١٣ م.
- عاصم الدسوقي : محمدا علي علوبة ، ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة العامة للكتاب .
- كامل سعفان : علي عبد الرازق صاحب الإسلام وأصول الحكم ،الدار اللبنانية للنشر، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
- محسن محمد : أصول الحكم بالوثائق البريطانية والأمريكية ، دار المعارف .
- محمد ضياء الدين الريس : الإسلام والخلافة في العصر الحديث ، الدار السعودية للنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٠٧٣ م.
- يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢' مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٧٧.

ثانياً : الوثائق غير منشورة :

- تقارير الأمن عن شهر سبتمبر ،(١٠ سبتمبر ١٩٢٥).
- تقارير البوليس السياسي عن شهر سبتمبر ، ملف رقم ١٠ لسنة ١٩٥٢.
- محافظ الأمن والبوليس السياسي : تقارير الأمن العام عن شهر سبتمبر ١٩٢٥، ملف رقم ١٠ .
- محافظ البوليس السياسي ، تقارير عن الأحزاب والنقابة ، وزارة الخارجية ، (٩ سبتمبر ١٩٢٥).
- محافظ عابدين : محفظة ٢٢٠ ، (مقالات من بعض الجرائد عن حزب الأحرار الدستوريين).

ثالثاً : رسائل الماجستير والدكتوراه:

- جمال الدين الشاعر : تاريخ حزب الأحرار الدستوريين رسالة ماجيستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، قسم التاريخ ، ١٩٨٠.

- مشرفة أحمد مليجي : تطورات مصر السياسية في ظل حكومات الأقلية (١٩٢٤-١٩٤٢)، رسالة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٩٤.

رابعاً : الدوريات :

- الإتحاد ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥.
- البلاغ ، ٨ سبتمبر ١٩٢٥.
- البلاغ . ١١ سبتمبر ١٩٢٥.
- السياسة ١٤ أكتوبر ١٩٢٥.
- السياسة ٢ سبتمبر ١٩٢٥.
- السياسة ٩ سبتمبر ١٩٢٥.
- المجلة ، عدد ١٢٠، ديسمبر ١٩٦٦.
- المقطم ، ١٠ سبتمبر ١٩٢٥.
- المقطم، ٦ فبراير ١٩٢٦.
- الوقائع المصرية ، ٧ سبتمبر ١٩٢٥.
- المجلة التاريخية المصرية، مجلد ٤١ لسنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ .

الهوامش :

---

[1] محمد ضياء الدين الريس : الإسلام والخلافة في العصر الحديث ، الدار السعودية للنشر ، الطبعة الأولى ،١٩٧٣، ص١٠٠.

[2] السياسة،٢ سبتمبر،١٩٢٥، (مسألة الشيخ علي عبد الرازق)،ص٤.

[3] أحمد شفيق :حوليات مصر السياسية ، الحولية الثانية ١٩٢٥، الهيئة العامة للكتاب ، ٢٠١٥ ، ص ٦٥٣.

[4] المجلة التاريخية المصرية : مجلد رقم ٤١ لسنة ٢٠٠١-٢٠٠٢، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الإسلام وأصول الحكم ، ص ١٥١.

[5] أحمد شفيق ، مرجع سابق ، ص ٦٥٣

[6] الوقائع المصرية،٧ سبتمبر ١٩٢٥، تطورات الأزمة الوزارية ، ص ٢.

[7] دار الوثائق، تقارير البوليس السياسي عن شهر سبتمبر ، ملف رقم ١٠ لسنة ١٩٢٥ ، ص٥.

[8] السياسة ، ١٤أكتوبر ١٩٢٥ ، (خطبة عبد العزيز فهمي باشا).

[9] السياسة ، ٩ سبتمبر ١٩٢٥ ، اجتماع مجلس ادارة حزب الاحرار الدستوريين ، ص ٥.

[10] المقطم ،١٠ سبتمبر ١٩٢٥، استقالة الوزراء الاحرار . ص٤

[11] أحمد شفيق : مرجع سابق، ص ٦٨٦.

[12] مشرفة أحمد المليجي، تطورات مصر السياسية في ظل حكومة الأقلية (١٩٢٤-١٩٤٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٩٤، ص ١٥٣.

[13] دار الوثائق : تقارير الأمن عن شهر سبتمبر، (١٠/سبتمبر ١٩٢٥).

[14] أحمد شفيق : مرجع سابق ، ص٦٦٧.

[15] البلاغ،١١سبتمبر ١٩٢٥، إقالة الدستوريين من الوزارة ، ص٤.

[16] مجلة المجلة، عدد١٢٠، ديسمبر ١٩٦٦،(علي عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم ٩ ، ص٥

[17]جمال الدين الشاعر ، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين، رسالة ماجيستير غير منشورة ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة، ١٩٨٠ ، ص٢١٣.

(١٨)عاصم الدسوقي : محمد علي علوبه ذكريات اجتماعية وسياسية ، الهيئة العامة للكتاب ، ص١٥.

(١٩) المجلة التاريخية المصرية ، موقف عبد العزيز فهمي من كتاب الإسلام وأصول الحكم ، مرجع سابق ص ١٦٢

(٢٠) محسن محمد ، أصول الحكم بالوثائق البريطانية والأمريكية ، دار المعارف، ص ١٤٤ ، ص ١٤٥

(٢١) دار الوثائق ، محافظ البوليس السياسي ، تقارير الأمن عن الأحزاب والنقابة وزارة الداخلية فى(٩/ سبتمبر ١٩٢٥)، (حول اجتماع مجلس الأحرار الدستوريين وانضمام بعض أعضاء مجلس النواب السابق) .

(٢٢) دار الوثائق ، محافظ البوليس السياسي ، تقارير الأمن عن الأحزاب والنقابة وزارة الداخلية فى(٩/ سبتمبر ١٩٢٥).

(٢٣) دار الوثائق : محافظ عابدين ، محفظة رقم ٢٢٠، تحت عنوان مقالات من بعض الجرائد عن حزب الأحرار الدستوريين ص ١٦ ، جريدة السياسة ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ ، قرارات مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين

(٢٤) دار الوثائق ، محافظ الأمن والبوليس السياسي ، تقارير الأمن العام عن شهر سبتمبر ١٩٢٥ ملف رقم ١٠ ، ص ١١.

(٢٥) المقطم : ٦ فبراير ١٩٢٦ ،(حول اجتماع الأحزاب المؤتلفة بدار حزب الأحرار)، ص٩.

(٢٦) البلاغ ،٨ سبتمبر ١٩٢٥، إقالة زعيم الدستوريين من الوزارة وبقاء زميليه فيها ،ص ٤

(٢٧) محسن محمد ، مرجع سابق ، ص ١٦٠

(٢٨) دار الوثائق : محافظ عابدين ، محفظة رقم ٢٢٠ ، مقالات بعض الجرائد عن حزب الأحرار، ص ٨، أيضًا جريدة الاتحاد ، ١٧ ديسمبر ١٩٢٥

(٢٩) كامل سعفان : علي عبد الرازق صاحب الإسلام وأصول الحكم ، الدار اللبنانية للنشر المصرية ، الطبعة الأولي ، ١٩٩٨، ص ٢٥٥

(٣٠) يونان لبيب رزق : الأحزاب المصرية قبل ثورة ١٩٥٢، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٧٧، ص ٦٩.